

RESEARCH ARTICLE

The Importance of the Cultural Connections Between Mesopotamia and Ancient Yemen (A Study of the Governance System)

Anwar Kareem Najim *

Al-Muthanna University, College of Engineering, Iraq

ABSTRACT

This research addresses the importance of the cultural connection between Mesopotamia and ancient Yemen (a study of the system of government). This is an important and fundamental topic that reveals the cultural and political interactions between two major regions in the ancient East. These regions had a significant influence in shaping the features of ancient Arab civilization. The geographical connection had a clear impact on the cultural convergence, given that Mesopotamia was a natural extension of the Arabian Peninsula, and that population migrations from the Arabian Peninsula contributed to the formation of the empires of ancient Iraq (such as the Sumerian, Akkadian, Babylonian, and Assyrian). This topic opens the door to comparing the mutual influences between Yemen (and the Kingdoms of Saba, Ma'in, and Himyar) and Iraq, including their systems of government and political organization. From this perspective, this study aims to provide a clear picture of the impact of ancient Iraq on the cultural formation of the region. Yemen emphasized the authenticity of the Iraqi experience by comparing it with other sources of civilization in the region, attempting to present this with cognitive motivations by comparing the political heritage of ancient Iraq and its impact on Yemeni civilization in the political sphere (the system of government). The research was limited to The study focuses on the political phase experienced by both Iraq and Yemen, without delving into the details of the state and its components. It begins with the foundations upon which society emerged, the emergence of the first religious and political systems in both regions, the convergence and convergence between them, how these authorities were administered, and the influence of the people's councils on them.

Keywords: civilizational interconnectedness, Mesopotamia, ancient Yemen , Governance systems .

مقالة بحثية

أهمية الترابط الحضاري بين بلاد الرافدين وبلاد اليمن القديم (دراسة في نظام الحكم)

أنوار كريم نجم الطائي *

جامعة المثنى ، كلية الهندسة ، العراق

الملخص:

يتناول هذا البحث (أهمية الترابط الحضاري بين بلاد الرافدين وبلاد اليمن القديم (دراسة في نظام الحكم)، وهو من الموضوعات المهمة والأساسية الذي يكشف عن التفاعلات الثقافية والسياسية بين منطقتين رئيسيتين في الشرق القديم، إذا كان لهم تأثير كبير في تشكيل ملامح الحضارة العربية القديمة، فكان للترابط الجغرافي أثره الواضح في الالتقاء الحضاري، إذا ان بلاد الرافدين كانت امتداداً طبيعياً لشبه الجزيرة العربية، وأن الهجرات السكانية من الجزيرة العربية ساهمت في تكوين إمبراطوريات العراق القديم (كالسومرية والآكدية والبابلية والأشورية) إذا ان هذا الموضوع يفتح الباب لمقارنة التأثيرات المتبادلة بين اليمن (ومملكة سبأ ومعين وحميز) والعراق بما فيها من أنظمة حكم وتنظيم سياسي. ومن هذا الجانب جاءت هذه الدراسة لإعطاء صورة واضحة على أثر العراق القديم في تكوينه الحضاري للمنطقة، فقد أكد اليمن على أصالة التجربة العراقية بالمقارنة بينهما وباقي مصادر الحضارة في المنطقة محاولين عرض ذلك بدوافع معرفية من خلال مقارنة الموروث السياسي للعراق القديم وأثره في حضارة اليمن في المجال السياسي (نظام الحكم)، وقد اقتصر البحث على المرحلة السياسية التي مر بها كل من العراق واليمن، دون الخوض في تفاصيل الدولة ومقوماتها، مبتدئين بالأسس التي ظهر عليها المجتمع وكيفية ظهور أول الأنظمة الدينية والسياسية في كلا المنطقتين، ووجهة الالتقاء والتقارب بينهما وكيف كانت تدار هذه السلطات وأثر مجالس الشعب فيها.

الكلمات المفتاحية: الترابط الحضاري , بلاد الرافدين , بلاد اليمن القديم , نظم الحكم.

Received 04-05 2025; revised 01-06-2025; accepted 16-07- 2025. Available online 25 -11- 2025.

* Corresponding author.

E-mail addresses: anwar.kareem@mu.edu.iq (A. K. Najim).

<https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1010>

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/>).

المقدمة

يتناول هذا البحث (أهمية الترابط الحضاري بين بلاد الرافدين وبلاد اليمن القديم - دراسة في نظام الحكم)، وهو من الموضوعات المهمة والأساسية التي يكشف فيها عن التفاعلات الثقافية والسياسية بين منطقتين رئيسيتين في الشرق القديم، إذا كان لهما تأثير كبير في تشكيل ملامح الحضارة العربية القديمة، فكان للترابط الجغرافي أثره الواضح في الالتقاء الحضاري، إذا أن بلاد الرافدين كانت امتداداً طبيعياً لشبه الجزيرة العربية، وأن الهجرات السكانية من الجزيرة العربية ساهمت في تكوين إمبراطوريات بلاد الرافدين (كالسومرية والآكدية والبابلية والآشورية) إذا أن هذا الموضوع يفتح الباب لمقارنة التأثيرات المتبادلة بين اليمن (كمملكة سبأ ومعين وحميز) والعراق بما فيها من أنظمة حكم وتنظيم سياسي. ومن هذا الجانب جاءت هذه الدراسة لإعطاء صورة واضحة على أثر بلاد الرافدين في تكوينه الحضاري للمنطقة، فقد أكد اليمن على أصالة التجربة العراقية بالمقارنة بينهما وباقي مصادر التحضر في المنطقة محاولين عرض ذلك بدوافع معرفية من خلال مقارنة الموروث السياسي لبلاد الرافدين وأثره في حضارة اليمن في المجال السياسي (نظام الحكم)، وقد اقتصر البحث على المرحلة السياسية التي مر بها كل من العراق واليمن، دون الخوض في تفاصيل الدولة ومقوماتها، مبتدئين بالأسس التي ظهر عليها المجتمع وكيفية ظهور أول الأنظمة الدينية والسياسية في كلا المنطقتين، ووجهة الالتقاء والتقارب بينهما وكيف كانت تدار هذه السلطات وأثر مجالس الشعب فيها. وقد قسم البحث إلى ثلاث مباحث أساسية، إذ كان الأول يتضمن تحديداً لأسس الحضارة وأهميتها ونشوؤها والتعريفات التي يمكن أن تبين مدلولها، في حين كان المبحث الثاني قد سلط الضوء على التأثير المتبادل بين العراق واليمن، إما المبحث الثالث فسلط الضوء على أنظمة الحكم المتبعة في كلا الدولتين (أي طبيعة النظام السياسي بما فيها) (السلطة الدينية، وسلطة الأمراء، وسلطة الملوك).

المبحث الأول - الخلفية الحضارية لكل من حضارة العراق واليمن

الحضارة هي الحضرة والحضرة، فالحضارة بهذا المفهوم أوسع من مجرد السكن في المدن، بل هي ثمرة تراكم المعرفة والإبداع البشري فهي بذلك تكون خلاف البادية، وهي المدن والقرى، وسُمّين بذلك لأن أهلها حضر والامصار ومساكن الديار. [1، ص 197] وأشار إلى أن الحضارة بالكسر، وقال الرازي إنها بالفتح. [20، ص 59]. وقد تعددت تعريفات الحضارة تبعاً للمدارس الفكرية التي تصدر عنها. فالحضارة تعبر عن منظومة عقائد وقيم ومبادئ، وجميع النشاطات البشرية في شتى حقول العلوم والفكر والفنون والآداب جميعاً، لا

فرق بين فنّ وآخر، وما يتولد من ذلك ميول وأذواق تصوغ نمطاً خاصاً بالسلوك وأسلوباً للحياة ومنهج للتفكير. [8، ص 2012]، وقد تطور مصطلح الحضارة من عصر إلى آخر. فأبن خلدون يعرفه: "إن الحضارة هي أن تفنن في الترف وأحكام الصنائع المستخدمة في وجوهه ((أي الترف)) من ملابس والفرش والأبنية وكذلك سائر أحوال المنزل وعوائده، فلكل واحد منها صنائع خاصة في استجابته والتأنق به تختص ويتلو بعضها البعض، وتتكاثر وباختلاف ما تنزع إليه النفوس من شواهد وملذات وتنعم بأحوال الترف، وما تلونت به من عوائد، فصارت طور الحضارة بالملك يتبع طور البداوة لضرورة الضرورة..." [2، ص 548].

ويرى آبن خلدون كذلك أن: (الحضارة لا تقتصر على توفير الغذاء والمأوى والأمن الأساسي، بل تتضمن تحسينات وتطورات في جوانب الحياة مثل الفنون، والعلوم، والعلاقات الاجتماعية) [2، ص 549]. فيرى ول ديورانت (أن الحضارة نظام اجتماعي يُسهل للإنسان زيادة إنتاجه الثقافي، أي أنها ليست مجرد تقدم مادي، بل تشمل الجوانب الفكرية والفنية والعلمية فعناصر الحضارة عنده أربع الموارد الاجتماعية والنظم السياسية والتقاليد الخلفية ومتابعة الفنون والعلوم والحضارة تبدأ بانتهاء الاضطراب والقلق) [19، ص 3]. فالعلاقة التكاملية بينهما رغم التمييز بين المفهومين، إلا أن هناك تداخلاً عضوياً، فالثقافة تغذي الحضارة، والحضارة تعيد صياغة الثقافة فالفارق الجوهرى هو أن الحضارة إبداع إنساني مشترك، بينما الثقافة انعكاس للذات الجمعية لمجتمع محدد، فكل حضارة عظيمة تُبنى من تنوع الثقافات، وكل ثقافة حية تسعى للأسهام في الحضارة الإنسانية الأكبر فهذه الرؤية تدفعنا إلى تجاوز النظرة الضيقة للخصوصية الثقافية، دون اغفال أهميتها، لفهم كيف تنسج التفاعلات بينهما مسيرة التأريخ البشري، [35، ص 15] أو كما أكد توينبي (الحضارة تشمل ولا تشمل غيرها. [8، ص 445]، ومن هذا المفهوم، (فالحضارة هي نتاج تفاعل وتكامل ثقافات متعددة عبر التاريخ، حيث تساهم شعوب مختلفة بأعراقها وتراثها وخبراتها في تشكيل ملامحها. هذا التلاقح الثقافي يخلق نسيجاً غنياً من الأفكار والقيم والابتكارات، مما يجعل الحضارة ديناميكية وقادرة على التطور، فمثلاً، الحضارة الإسلامية في عصورها الذهبية جمعت بين إسهامات العرب والفرس والترك والهنود وغيرهم، كما استفادت من تراث اليونان والرومان والفراعنة. وكذلك الحضارة هي خليط من إنجازات أُمم مختلفة، كل منها يضيف لبنة إلى البناء الحضاري الإنساني، فالتنوع الثقافي ليس مجرد مصدر للثراء، بل هو شرط أساسي

واحد، بل وليدة اتصال وتمازج بين شعوب متعددة، ويظهر ذلك كلما تطورت الشعوب ووسائل الاتصال. [35، ص 49]، ويمكن القول أنه بالإضافة إلى الشروط الداخلية لنشوء الحضارة وتطورها، هناك بعض الشروط الخارجية ومنها الاتصالات الخارجية التي تكون إما سلمية عن طريق التجارة والهجرة والاختلاط، أو حربية عن طريق الغزو والحكم الأجنبي. [41، ص 27]، إن تطور الحضارة ليس عملية نمو وتقدم مستمر ومتصل، بل إن الحضارة قد تكون في مناطق معينة، وفي فترات معينة، ثم لا تلبث أن تنهار غما مؤقتاً لتظهر من جديد، أو تتلاشى نهائياً أو ترث قيمتها الإبداعية حضارة أخرى، أو تبدل فيها وتطورها، وقد كثرت نظريات المفكرين التي تعالج هذا الموضوع من وجهات نظر مختلفة. [35، ص 51]، فالحضارة إذن نتاج فكري قدمه الإنسان مقترناً بظروف وأحداث رافقته، كان منها السلبي ومنها الإيجابي. وفي النهاية تصل إلى مستوى يشار إليه في جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا النتاج يحكم العلاقة بين البلدان والمناطق المجاورة يخضع إلى عمليات الأثر والتأثير، لأن الإنسان بطبيعته ميال إلى التفاعل مع المستجدات الحياتية التي تخدم وتماشى مع تطور عقليته وبناء ذهنه. وهذا يمكن ملاحظته من خلال التفاعل الحضاري والتقارب الفكري بين حضارة بلاد الرافدين واليمن، وجاء ذلك بحكم العامل الجغرافي المناخي لطبيعة البلدين.

المبحث الثاني: التأثير المتبادل بين العراق واليمن:

لا بد أن نتكلم عن العراق وحضارته الموهلة منذ قدم الأزمان وسالف الدهور، حيث أن العراق إمتداد واسع وموغل منذ القدم من نواحي التكوين والاستيطان البشريين، حيث قامت فيه منذ عهود مبكرة. فقد عُثِر في شمال العراق على أدوات حجرية يعود بها الزمن على فترات معينة، وإن الإنسان في المراحل الأولى عاش على جمع القوت والصيد [7، ص 195]، وبعد ذلك شهد العراق تطوراً ملحوظاً ليس على مستوى القوت وإنتاجه، بل عمل على تكوين المستوطنات الزراعية، فظهرت أولى القرى الزراعية في شمال العراق. [18، ص 335] وانتقل الإبداع الحضاري إلى الوسط والجنوب، وظهرت المدن، فكان الاستيطان البشري واضح المعالم، وسجل لهذا الإنسان اكتشاف الكتابة بحدود 2500 ق.م فكان ذلك الانطلاق الحضاري لبلاد الرافدين. [7، ص 197]، وهكذا تجسدت معالم الحضارة وقيامها من مناطق الوسط والجنوب، ونشأت أولى الكيانات السياسية بدءاً من الدولة المدنية إلى أكبر الإمبراطوريات التي عرفها وشهدها العالم القديم آنذاك، فكان ذلك تعبيراً عن نضوج فكري مثله الإنسان العراقي الذي أرسى دعائم الحضارة وتطورها، ليس على الصعيد السياسي فقط، وإنما رافق ذلك

لاستمرار الحضارة وتجديدها. عندما تتعايش الثقافات وتتبادل المعرفة باحترام، يتحقق التقدم الحقيقي. لذلك، من المهم تعزيز الحوار بين الحضارات واحترام التعددية، لأنها أساس الازدهار البشري. فكلمة "حضارة" نفسها تحمل في جذورها معنى "الحضر" أو العمران، وهو ما لا يتحقق إلا بالتعاون والإبداع المشترك. فكل شعوب العالم شركاء في صنع الحضارة [17، ص 247] أن لكل حضارة مبادئ عامة، تنبع من فلسفة وضعية أو من عقيدة دينية، أن الحضارة ليست كياناً مادياً فحسب، بل هي تعبير عن رؤية وجودية عميقة، إذا لا يمكن قيام حضارة إنسانية جامعة دون عقيدة موحدة. [17، ص 275]، فالتوازن بين المادي والروحي هو سر بقاء الحضارات العظيمة، لأن الإفراط في المادية يُفقد الحياة معناها، بينما الإفراط في الروحية قد يهمل حاجات الإنسان الملموسة، والحضارة المستدامة هي التي تحقق التكامل بين هذين البُعدين، كما جاء في كثير من التعاليم الدينية والفلسفية التي تدعو إلى ذلك. [35، ص 27]، فهناك وجهة نظر تشير إلى أن الحضارات الإنسانية تتوالى في سلسلة متعاقبة، حيث تزول حضارة لتحل محلها حضارة أخرى، وغالباً ما تترك الحضارة السابقة تأثيرات واضحة على الحضارة اللاحقة، فهذا التتابع التاريخي يبرز أوجه تشابه وتطابق بين الحضارات في جوانب مختلفة [17، ص 455].

الحضارة والأنسان:

إن تاريخ الحضارة هو تاريخ صراع الإنسان مع الطبيعة وتفاعله معها، فالحضارة وليدة الإنسان والطبيعة معاً، ورغم أنها قامت وتقوم في بيئات بشرية وجغرافية تختلف في مظاهرها، فإن هناك بعض الشروط الداخلية التي تساعد على نمو الحضارة أو تأخذ تقدمها كالشروط الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية وغيرها. [41، ص 15]، فالحضارة تمتد عبر الأجيال، لأنها نتاج تراكمي للمعرفة والخبرة والابتكارات التي تنتقل من جيل إلى آخر. فالفرد قد يساهم بفكرة أو اختراع أو عمل فني، لكن استمرار الحضارة وتطورها يعتمد على المجتمع ككل، وعلى قدرته على الحفاظ على مكتسباته وتطويرها عبر الزمن، والتعاون بين الأفراد والجماعات، وتبادل الثقافات، والتكيف مع التحديات البيئية والاجتماعية، كلها عوامل تدفع عجلة الحضارة إلى الأمام. وهكذا، بينما قد يفنى الفرد، تبقى إنجازات الحضارة حية في ذاكرة الإنسانية، تُبنى عليها وتُحسّن مع مرور القرون، لذلك يمكن القول إن الحضارة هي إرث مشترك، ومسؤولية جماعية، وسفينة لا يقودها شخص واحد، بل يدفعها تيار المجتمع البشري بأسره عبر التاريخ، وقد لا تكون الحضارة أصيلة، أي من صنع مجتمع

اجتماعية قامت عليها سلطة مسؤولية عنها، فشكّلت الأسرة فيها النواة الأولى لخلق المجتمع، والتي كان فيها الأب هو صاحب السلطة، وعلى هذا نظمت المجتمعات القديمة أولاً على السلطة الأبوية، فقد كان الأفراد المنتسبون لأسرة واحدة يخضعون خضوعاً تاماً في حقوقهم الخاصة والعامة لرب الأسرة فهي بهذا كونت أول صورة للوحدة السياسية للمجتمع. [27، ص 28]، ومن مجموعة الأسرة تكونت العشيرة التي غالباً ما يرتبط أبنائها بروابط صلة القرابة، لأن الأسرة تتداخل بعضها مع البعض الآخر بروابط المصاهرة والزواج. [28، ص 60]، وفي العشيرة تبرز شخصية شيخها، والذي هو واحد من أبناء تلك الأسرة، وقد اختير لهذا المنصب لكفاءته وقدرته على إدارة شؤون العشيرة، وبهذا تقع عليه مسؤولية تنظيمها اجتماعياً واقتصادياً. [24، ص 32] وللضرورات السياسية والاقتصادية تجمعت مجموعة من العشائر لتدخل ضمن نطاق القبيلة الواحدة، فأصبح لها كيائها ونفوذها في المنطقة المستقرة بها. ويكون المسؤول عن أدارتها شيخها أو رئيسها الذي له الصفات الخاصة بما يؤهله من بين أبنائها لتولي هذا المركز السلطوي والاجتماعي، فيعمل بما لديه للدفاع عن مصالح القبيلة وحماية أفرادها. [5، ص 178] وقد أعطى تمتع العراق بمزايا جغرافية واقتصادية. [18، ص 16] لهذه القبائل فرصة أكبر في الاستقرار بدلاً من حياة التنقل وجمع القوت. فظهرت لنا في شمال العراق عدد من المواقع للاستقرار البشري حدد المؤرخون تأريخها إلى العصر الحجري الوسيط. [10، ص 60]

وظهرت في العصر الحجري الحديث أنضج هذه القرى في الشمال، وهي قرية جرمو التي تقع بالقرب من كركوك الحالية، والتي اعتمد سكانها بشكل رئيسي على الزراعة. [7، ص 95] وإن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا العصر هو نشوء الملكية الفردية، أي ملكية المزرعة وأدوات الإنتاج البدائية والحيوانات. وقد تطورت هذه القرى في فترات لاحقة، وأصبح البعض منها أقرب ما يكون إلى المدن الصغيرة. [18، ص 121] وتدرج الحال كذلك على جنوب العراق، إذ أثبتت الدراسات التاريخية أن أقدم استيطان بشري للجنوب كان يرجع إلى عصر العبيد (6000 ق.م أو 5500 ق.م)، إذ استطاعوا أن يؤسسوا عدداً من القرى والمدن في جميع أنحاء المنطقة، وطوروا اقتصاداً ريفياً ذا أثر كبير آنذاك [26، ص 91]. ولابد لهذه القرى التي ظهرت في الشمال أو الجنوب من مسؤول ينظم شؤونها ويحل مشاكل أفرادها، لأن الإنسان بطبيعته اجتماعي ووجوده في المجتمع، يتطلب بالضرورة وجود علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية، ولا يعقل أن تترك هذه العلاقات للأهواء والنزعات الأنانية [27، ص 27].

جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية كانت والاجتماعية. [23، ص 93] وللتشابه الكبير بين الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ما بين العراق واليمن تبرز حالات التأثير والتأثير في كلا الجانبين، فاليمن- بحكم موقعها الجغرافي ومؤهلاتها الحضارية- أعطتها صفة مميزة من باقي الأقاليم والدول، فبنيت حياتهم الأولى على الزراعة باعتبارها المصدر الأول في حياة الناس، لذلك حافظ أهل اليمن على ديمومتها واستمراريتها، على الرغم من قلة المورد المائي، لكن عملوا على إيجاد طرق معينة لخزن المياه وتنظيم السدود [36، ص 311]. كما شرع أهل اليمن بتنظيم أنفسهم في وقت مبكر في شكل من أشكال التنظيم القبلي، وكانت العائلة هي نواة هذا المجتمع، ومنها تكونت الأسرة الكبيرة، ثم القبيلة. وعكس ذلك الإستقرار في اليمن إلى وجود تنظيم سياسي مار بخطوات دقيقة، حتى شكلت تنظيمات سياسية كان لها أثرها بطبيعة الحياة السياسية في اليمن وخارجها. [25، ص 213]

ونلاحظ أن هذا التنظيم قد سبق إليه العراق القديم، مع اختلاف في التسميات والتكوينات، حيث أن العراق هو قيام دولة المدينة أو حاكم المدينة، وهذه السلطة السياسية تتشابه في كلا البلدين. [37، ص 43] ونستخلص من ذلك: "أن نتاج الدولة في اليمن كان في الحقيقة هو نتاج وجود الناس في المجتمع، وتحدد هذا المجتمع منظومة علاقات اجتماعية ودينية واقتصادية وسياسية" [36، ص 334].

وقد دلت الكتابات على وجود علاقات بين بلاد الرافدين وممالك اليمن القديم، دلت عليها نقوش معينة عثر عليها في اليمن، يرجع تاريخها إلى بداية الألف الثاني ق.م وأغلب هذه العلاقات هي علاقات تجارية [7، ص 274]. وفي القرن التاسع قبل الميلاد بدأ كل من الآشوريين والبابليين إهتمامهم ببلاد العرب، وفكروا في بسط نفوذهم عليها رغبة في حماية طرق القوافل التجارية القادمة من بلاد العرب الجنوبية، لذا ترد إشارات كثيرة بهذا الشأن، ولاسيما ما قدموه السبئيون في الجزيرة من الأطاعة للآشوريين ما يدل على أن الأخير قد فرض سيطرته على الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية [23، ص 195]. ومن الطبيعي أن هذا الاختلاف قد قاد بالنتيجة إلى التناقل الحضاري بين الجانبين، فظهرت العديد من المؤثرات الحضارية، لا سيما عند عرب الجنوب، ومنها ما يتعلق بالجانب السياسي.

المبحث الثالث: أنظمة الحكم المتبعة في كلا الدولتين (أي طبيعة النظام السياسي السلطة الدينية، وسلطة الأمراء، وسلطة الملوك):

أرتبط نظام الحكم في بلاد الرافدين واليمن بتلك التجمعات السكانية التي ظهرت في كلا البلدين. ففي العراق كان ظهورها في الشمال والجنوب منه. [10، ص 60] ولابد لهذه التجمعات من أسس

13 ، ص 91] وكان للمعبد حضوره المميز- كما هو الحال في كل المدن القديمة- فكان يشغل وسط المدينة على اعتباره مركز إلهي لا يمكن التخلي عنه أو إضعاف سلطته، فلم تخل مدن اليمن القديم من هذا البناء الروحي الذي يجمع الآلهة التي يبدها مصائر البشر وأرزاقهم . [15 ، ص 202]

فأصبح من الطبيعي ان يكون ذا حضوة واهتمام لدى السكان، بل أخذ هذا الاهتمام شكلاً آخر في طبيعة التعاملات، حيث وصل رجل الدين في مرحلة تأريخه محددة ليتزعم السلطة السياسية، ويبدو أن ذلك كان بسبب المنازعات والخلافات الداخلية التي تحدث بين شيوخ العشائر والمتنفذين اقتصادياً، والتي تؤدي بالتالي إلى عدم الاستقرار والعيش بسلام . فكان الاحتكام إلى رجل الدين يعتبر الحل الأمثل لتسوية تلك الخلافات التي لاتصل إلى مرحلة الاستقرار إلا أن يدخل رجل الدين كجزء من القضية، وليس طرفاً محايداً. لذا اختير لمنصب السلطة السياسية، لأنه الوحيد الذي لا يمكن الاعتراض عليه والوقوف ضده، لأن ما يقوم به رجل الدين هو بأمر من الآلهة، وليس من حق البشر التدخل أو الاعتراض على ذلك . [13، ص 37]

السلطة الدينية :

خضعت المدن في جنوب العراق إلى سلطة المعبد، وكان ذلك في المرحلة التي سبقت ظهور دويلات المدن السومرية، [7 ، ص 254] واعتُبر على رأس تلك السلطة سيد المعبد، وهو ما أطلقت عليه النصوص المسمارية (EN) (أين) التي يعني الكاهن الأعظم، ويقابلها في الأكديّة (Belum) (بيلم) بمعنى السيد [7 ، ص 253] .

وارتبط هذا اللقب بالمعبد على أساس انه يمثل مؤسسة دينية كبيرة في المدينة، وهو محور حياتها الاجتماعية والاقتصادية. وقد خصص للكاهن الأعظم جناح خاص في المعبد عُرف بالسومرية (E.G16.PAR) (كيبار) وفي الأكديّة (giparu) . [7 ، ص 254] ويبدو أن هذا المكان لم يكن للعيش فقط، وإنما مثل مركز إدارة المدينة الدنيوي الذي لم يكن له وجود قبل تسلم الكاهن الأعظم السلطة الدنيوية . وبذلك أصبحت المدينة تحت الزعامة الدينية التي اتخذت أسلوباً جديداً لإدارتها، بحيث أخضعت كل المؤسسات العامة والخاصة إلى سلطة المعبد، وقد أفرز ذلك نظاماً اجتماعياً جديداً بُني على أساس العمل الجماعي المشترك في جمال الإنتاج، وكان الطابع المميز لهذا النظام اختفاء الملكية الخاصة، حين أصبحت جميع وسائل الانتاج الرئيسية ملكاً عاماً لمؤسسة المعبد (أي لعامة الناس) لكونها مؤسسة اجتماعية جمعت السلطتين الدينية والدنيوية، وانفرد بإدارة وتنظيم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في تلك المرحلة. [40 ، ص 117]

وبما أن أساس تجمعها كان على شكل عشائري أو قبلي، فبالضرورة يكون شيخ العشيرة أو القبيلة هو الحاكم الفعلي لها- كما بينا- لأن هذه التجمعات يعود ظهورها إلى عصر ما قبل التاريخ، ولم تردنا كتابات عنها بهذا الشأن . [27 ، ص 28] ومن المسائل المهمة التي ارتبطت بظهور هذه القرى والمدن، هو بروز العقيدة الدينية عندهم، ولعل أول معبود تصوروه وعبدوه كان ذو صلة بقوى الأرض المنتجة، فقد صوروا الأرض وخصبها على شكل آلهة أطلق عليها الآلهة الأم، وكان ذلك في شمال العراق. [7 ، ص 117] أما في جنوب العراق، فقد ظهرت أولى البنايات العامة المخصصة للعبادة- وهي المعابد- والتي يرجع تأريخها على عصر العبيد كذلك . [40 ، ص 52] وهذا يدل على أن الدين قد أخذ حيزاً كبيراً في نفوس الناس، فخصصوا ذلك المكان للآلهة الوضعية التي يقدسونها ويؤمنون بها، وكان للمعبد أناس يشرفون عليه ويقومون بكافة الشعائر والطقوس الدينية المرتبطة بالآلهة والمعبد، فبرز في كل مدينة شخصية الشيخ أو المتنفذ اقتصادياً، وشخصية أخرى هي شخصية المسؤول عن المعبد أو الكاهن . [12 ، ص 10] وبنفس الاسس التي تدرج عليها المجتمع العراقي- بدءاً من الأسرة والعشيرة ثم القبيلة وحتى المدينة- كان المجتمع اليمني كذلك، فهو لم ينفصل عن التقاليد القبلية البنية الاجتماعية الغالبة بالفرد- قبل كل شيء - عضو في جماعة، وتحدد هويته بالانتماء إلى جد ينتهي إليه. [13 ، ص 111] ولأن العصور التاريخية والبيئة الجغرافية في العراق قد اختلفت عنها في اليمن، [13 ، ص 42] فلم يحدث نفس التسلسل التاريخي لنشوء المجتمع أو القرية في اليمن، بيد أنهم يلتقون في التكوين الأساسي للمجتمع، فكان سيد القبيلة هو الراعي الأول للمصالح قبيلته التي كانت مستقرة في أحد المواقع الجغرافية، والذي يبرئ لها إمكانات اقتصادية للعيش، لأن اليمن- كما هو معروف- منطقة ذات بيئة جغرافية متميزة من حيث كثرة الأراضي الزراعية ووفرة المياه، [42 ، ص 46]

فضلاً عن وقوعها على أهم الطرق التجارية- سواء كانت البرية أو البحرية- مما أتاح للقبائل فرصة الاستقرار والعيش بتجمعات منفصلة [13، ص 449] .

وعملية الاستقرار هذه ولدت في اليمن مجتمعاً يتألف من وحدات تربطها مصالح مختلفة أطلق عليها اسم (شعب)، وقد استخدمت هذه اللفظة على مجموعات بشرية، صغيرة كانت أم كبيرة. [39 ، ص 78] وليس لدينا تحديد تاريخي دقيق لاستقرار القبائل في اليمن، وتكوين الوحدات السكانية الصغيرة التي تحولت بمرور الزمن إلى مدن متكاملة ذات الشأن السياسي والاقتصادي في الجزيرة العربية قبل الإسلام . [

والأنقسامات التي قد تحدث بين هذا التجمع السكاني، لأن كل شيخ عشيرة- او من هو مسؤول يريد الوصول إلى السلطة العليا، وهذا بطبيعته يشير إلى الكثير من التنافسات التي غالباً ما تؤدي إلى حدوث حروب بين الأطراف المتنازعة، فكان المعبد هو الحل الأمثل للوقوف على رأس السلطة وتنظيمها . [16 ، ص 82] فظهر في اليمن رجل الدين كحاكم ديني دنيوي، والذي عرفته المصادر التاريخية (المكرب)، وقد فسره البعض على انه الجمع بين الكهنة والأمانة، أو أنه امير الكهنوت او امير القربان [15 ، ص 66] ، وذكر كذلك على انه المقرب بين الالهة والناس والوساطة بينهما والشافع لهم. [31 ، ص 41] ، ومهما تعددت الآراء في معنى المكرب، إلا أنه يمثل إنعكاساً واضحاً لتطور المجتمع، وكذلك فهو دليل على توغل الدين في نفوس الناس ونشاط المعبد وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهكذا فإن المكرب قد جمع بين السلطتين الدينية والدنيوية، فكانت مهامه الدينية متعلقة بالمعبد، وما يقدمه من طقوس وشعائر دينية خاصة بالألوهة كتقديم القرابين والتدوير والهدايا، وغيرها من الممارسات الدينية الأخرى. [37 ، ص 85] أما المهام الدنيوية، فهي كثيرة ومتعددة، لأنها تشكل جزءاً من ادارة المدينة، ويمكن ان تحدد مسؤولياته بالاشراف العام، وهناك موظفون يقومون بالأعمال الادارية، لاسيما المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية. [37 ، ص 62] . ويبدو ان المكرب لم يتبع سياسة إلغاء الملكية الخاصة، كما فعل الكاهن الأعظم في العراق، وإنما ظلت العديد من القبائل الخاضعة لسلطانه تمتلك أراضيها، ولها وحدها حق الأشراف عليها او تأجيرها، وظل المعبد له ملكيته الخاصة من الأراضي الواسعة التي تدار من قبل موظفين تابعين له. [14 ، ص 339] ولم ينفرد المكرب بالسلطة، بل اخذ بنظر الاعتبار التكويني العشائري في المدينة وألف مجلساً خاصاً يشاركه الحكم اطلق عليه (مجلس الكبار)، وهذا المجلس يضم شيوخ العشائر وكبار زعماء القبائل ذوي. [37 ، ص 62] وقد تطور هذا المجلس فيما بعد بحيث أصبح يضم ممثلي التجمعات الكبيرة. [14 ، ص 69] ومن خلال النصوص المتوفرة لدينا قد حدد هذا المجلس بالجانب الاستشاري، فإن طبيعة العلاقات بينه وبين المكرب لا تتعدى تبادل المشورة، لاسيما فيما يتعلق بالأنظمة والقوانين قبل تشريعها. [37 ، ص 62] .

سلطة الأمراء:

لم تبق السلطة الدينية هي المسيطرة على زمام الأمور في كل من العراق واليمن، إذ أن التوسع الجغرافي الذي اصاب المدن وزيادة عدد سكانها قد نتج عنه نمط اقتصادي جديد اختلف عن المرحلة السابقة، فلم يعد باستطاعته سيد المعبد السيطرة السياسية والاقتصادية. [7 ،

وعلى الرغم من ان المظهر العام في مرحلة سيادة المعبد كان يقع ضمن الاطار الديني الذي يشمل إقامة الشعائر والطقوس الدينية الخاصة بالمعبد، إلا أن المهام الدنيوية كانت اوسع نطاقاً وأكبر حجماً، لذلك ظهرت تنظيمات إدارية لجوانب متعددة هدفها السيطرة على شؤون المدينة وإدارتها بالشكل الذي يتلائم وطبيعة المرحلة. [40 ، ص 126] وفي ضوء ذلك مارس الكاهن الأعظم السلطتين الدينية والدنيوية، وهو يقف على قمة اقتصاد المعبد، واقتصرت سلطاته على المدينة الواحدة. [13 ، ص 4] سبق وان تطرقنا غلى ان المدينة الواحدة تتألف عادة من مجموعة من العشائر او القبائل التي اخضعت نفسها غلى سلطة دينية، فكان من الطبيعي ان يكون لشيوخ العشائر المتنفيدين اقتصاديا دور في طبيعة هذا الحكم الجديد، ولم يستطع الكاهن الاعظم اغفال موقعهم في البلاد، لذا اشركهم في الحكم بطريقة او بأخرى ليتجنب سلطتهم ونفوذهم، فوضعهم بمجلس سلطة المعبد، والذي يتألف من عدة اعضاء يحملون لقب شيخ، واطعاء اخرين يحمل كل منهم لقب الوجيه . ويبدو ان هذه المجالس كانت في البداية مصغرة، ولكنها تزداد بحجم توسع المدينة وتطورها. [40 ، ص 149].

وتوزع الإشراف الاداري على اعضاء المجلس، فكان هناك مسؤول الري واخر عن الاراضي، ومنهم من ينظم اقتصاديات المعبد كالدخل إليه والخارج منه، ولهذا المجلس مهامه المالية، ولاسيما التي تخص السكان، لأن المعبد هو المسؤول تجاه الناس في معيشتهم، لأن الأملاك – كما ذكرنا – أصبحت مُلكاً للمعبد، فالشخص عامل بأملك المعبد، فضلاً عن ذلك، فإن المجلس يقوم بحل المنازعات والخلافات التي تحدث في تلك المجتمعات او التي تحدث في القرى الزراعية والمدن الصغيرة او المنافسات القائمة بين المراكز الرئيسية، وغيرها من الأعمال الادارية الأخرى. [40 ، ص 150] وهذه الأعمال والمسؤوليات تزداد بزيادة الرقعة الجغرافية لسلطة المعبد وسيطرتها السياسية بحيث لا يُستبعد ان يكون ضمن هذا المجلس ممثلين عن معابد المدن الصغيرة المجاورة، والتي تدخل بحكم موقعها الجغرافي ضمن الإطار السياسي والاقتصادي لسلطة المعبد في المدينة الرئيسة. [40 ، ص 153] وهذه المرحلة من الحكم السياسي- الديني التي مر بها بلاد الرافدين كان مثيلها في اليمن، حيث كان أول أنظمتها هو الحكم الديني المتمثل بسيادة المعبد، والذي حدده المؤرخون سنة 800 ق.م، [14 ، ص 64] وإن اللجوء إلى مثل هذا الأمر كان له أسبابه ودوافعه. فمن المعروف تاريخياً أن التكوينات العشائرية في اليمن لم تشهد نظاماً موحداً للحكم، بل كانت السيطرة لشيخ القبيلة، وعندما اتجهت هذه العشائر والقبائل إلى الاستقرار، كان لابد لها من إدارة منظمة لفض الخلافات

تحت سلطة القيل. وال (ر) يعني الصاحب (ذو غمدان) أي صاحب غمدان [39، ص 73] واختلقت الآراء في تحديد سلطة كل من القيل والذو، كأن تكون صلاحياتهم مزدوجة كالإشراف على المعبد أو إدارة دفة الحكم في الدولة، أو كانت مهمتهم التشاور والإشراف على سير الأعمال وسن التشريع في السلم والحرب. [39، ص 74] ويبدو أن هناك تدرج في طبيعة حكم التجمع العشائري في اليمن، فالمدن الرئيسية كانت تحت سيطرة المكرب وبقية المقاطعات والأقاليم كانت بيد الأقبال والأدواء، وهذا التدرج في السلطة لم يكن موجوداً في العراق، إذ أن سلطة الأنسي كانت سلطة مطلقة، أما بالنسبة للأقبال في اليمن، فلم ينفرد هؤلاء بالحكم أو يظهر السمة كحاكم، بل اكتفى بحكم مدينته أو بعض القرى الصغار، وبقي وضعهم هذا على حاله، بعد حكم اليمن من قبل الملوك، فقد ظل هؤلاء تقريباً في مناصبهم، حين منحو بعض الامتيازات، ولكن بشرط تقديم ولائهم إلى الملك. [37، ص 109] وأخذ القيل يتحدث باسم قومه أو جماعته في العشيرة، وقد وسع نفوذه وازداد سلطانه حتى وصل البعض منهم إلى مرتبة ملك، أو أنهم استلموا السلطة في بعض مناطق اليمن. [22، ص 140].

سلطة الملوك:

لم يستمر هذا الظرف السياسي في العراق أو اليمن، بل تغيرت طبيعة تلك التجمعات السكانية، بحيث أخذت المدن المستقرة الواحدة تغزو الأخرى، وبالتحديد مدن جنوب العراق، وهذه الصراعات التي تحدث بينها مبنية على مكاسب إقتصادية، فتحاول كل مدينة السيطرة على ممتلكات المدن الأخرى، لاسيما مصادر المياه والأراضي، فهذا تطلب قيادة عسكرية إقتصاديتها طبيعة المرحلة آنذاك، وفي حالة تعرض البلاد للخطر، وخاصة الهجوم الخارجي أو الفيضان، فيعمل أهل البلدة على اختيار حاكم منهم تتوفر فيه صفات الزعامة من حنكة سياسية وشجاعة لإدارة الدولة، وأطلق عليه لقب (اللوكال) الذي يعني الرجل العظيم أو الملك [30، ص 278]، ويظهر أن الزعماء الذين اختيروا بهذه الطريقة قد أستأثروا بالسلطة وأدعوا إرتباطهم بالالهة، وأصبح هذا المنصب وراثياً لأبنائهم. [30، ص 222] واستطاع الملوك مد نفوذهم وسيطرتهم على المدن المجاورة لأجل إخضاعها، أن هذا الاتجاه واضحاً لدى بعض حكام دول المدن السومرية مثل لوكال زاكيزي (1400-2370) ملك أوما، إذ مد سلطانه على مدينتي لكش والوركاء محاولة منه لإقامة دولة القطر الواحد. [26، ص 247] وأثبتت دراسة الملاحم البطولية والقصص التي قام بها بعض العلماء أن النظام السياسي الذي كان سائداً في بلاد الرافدين أواخر القرن الرابع قبل الميلاد أشبه ما يكون نظاماً ديمقراطياً، حيث أن السلطة العليا في

ص [325] فحتم هذا الظرف السياسي (لا الديني) في العراق أولاً إلى ظهور حاكم جديد، وهو (أنسي ENSI) والذي يعني الحاكم من عند الإله أو الحاكم بأمر الأله. [23، ص 93] ونتيجة لذلك انفصلت السلطة الدينية عن الدنيوية وانفرد الأنسي بالسلطة. وإن هذا اللقب لم يأت إعتباطاً، وإنما جاء بسبب ظهور مراكز قوى جديدة في داخل المجتمعات، وهذه المراكز تمثلت بتجمع عشائري أو قبلي يقوده شخص، سواء كان شيخاً أو منفذاً إقتصادياً، ممن كان يعمل تحت سلطة المعبد، بحيث أهله مركزه هذا أن يتزعم هذا التجمع، فتوحدت مدن على هذا الأساس، فضلاً عن ذلك التنافس القائم بين المراكز الرئيسية التي ظهرت في جنوب العراق. ومن الطبيعي أن يأخذ تنافس مثل هذه المراكز القوية إطاراً آخر، ألا وهو التنافس الاقتصادي لا الديني. وبهذا أصبحت سلطة المعبد غير مؤهلة لقيادة تلك التجمعات الجديدة التي أخذت تنظر للأمر على أنه ليس أمراً دينياً، وإنما تحقيق نفوذ اقتصادي وسيطرة على باقي المدن، وهذا لايقوم إلا بوجود قائد دنيوي لا ديني. [40، ص 145].

وعندما أصبح هناك فصل ما بين المهام الدينية والدنيوية حيث أصبح (الأنسي) مسؤولاً عن شؤون الدولة وإدارة البلاد، بما في ذلك قيادة الحرب والقضاء وتنظيم الزراعة والإشراف على الأعمال العامة، [3، ص 9] وكذلك مسؤول عن إدارة ممتلكات إله المدينة، على اعتباره وكيل الاله [7، ص 48].

فالسيطرة على المعبد وممتلكاته دون أن يكون كاهناً، والاستحواذ على السلطة الدينية بطريقة غير شرعية، لأن الأمور الدينية اسندت إلى كاهن مختص لرعاية شؤونها، وهذا يختاره الأنسي نفسه. [32، ص 45] وظهرت في اليمن مرحلة مشابهة على ظهور الأنسي في العراق، فالتطور الاقتصادي والسياسي الكبير الذي حل في التجمعات القبلية أدى بالنتيجة إلى زيادة نفوذ وتسلط عدد من الاقطاعيين والمتنفذين اقتصادياً-الذين كانوا اساساً يتولون امر المدن والمقاطعات التي كانت تابعة لسلطة المعبد والمكرب والأسباب المذكورة- اعطت لهم الحق الكافي للانفراد بالسلطة المطلقة على بعض المدن، ويعرف هؤلاء بالأقبال والأدواء، وهم من اصحاب الأراضي الواسعة أو من رؤساء القبائل وسادات القوم [30، ص 287]. ويرى البعض في معنى كلمة (قيل) بأنها الملك أو الأمير، [39، ص 72] وهذا يعني له صفة التملك على مقاطعة أو مدينة، وكان يسكن حصناً أو قلعة ومن حوله بيوت الأنصار والحاشية. [37، ص 109] وإلى جانب هؤلاء الأقبال كان هناك (الأدواء)، ويمثلون المكانة الاجتماعية التالية بعد الأقبال، إذ يحكم ال(ذو) مقاطعة دون مقاطعة القيل، ويدخل في بعض الأحيان

السياسية، ولم يعد لها وجود سوى اللقب الذي استخدم من قبل بعض ملوك العراق لأرتباطه بالمعبد. [14 ، ص 74] ومثلما استخدم العراقيون القدماء نظرية التفويض الألهي لتبني حكمهم بأصول دينية، برز هذا الاتجاه في اليمن كذلك، فالملك اليمني يُعد نفسه بمثابة ابن الآلهة. [6 ، ص 23] وهذا دليل على ان السلطة السياسية لم تنفصل عن السلطة الدينية، فكانت كل التشريعات والأحكام التي يصدرها الملك هي بمثابة أحكام إلهية، ومن يتعدى على حكم القانون كمن يتعمد مخالفة أحكام وأوامر الآلهة. وقد أفهم الشعب على أنه القوة المهيمنة على هذا العالم والمسير له والمعطي للإنسان حياته وطعامه وشرابه. [29 ، ص 71] وكانت طبيعة نظام الحكم في اليمن وراثياً، أي يرث الأب ابن أباه، ولكن بطريقة ولاية العهد، حيث أن الملك يختار أحد أبنائه ليحل محله بعد وفاته. وقد استخدم ملوك اليمن ألقاباً متعددة- سواء كانت ألقاباً سياسية أو دينية- لكي تعطي هذه الألقاب صورة واضحة عن قوة الملك وسيطرته المطلقة على أكبر مساحة جغرافية، وضم العديد من القبائل المتفرقة إلى حضيرته السياسية، فضلاً عن استخدامه للألقاب تمنح الملك قدسية خاصة. [9 ، ص 194] . ومثلما كان وجود المجالس في بلاد الرافدين لتمثيل ديمقراطي كان ما يماثله في اليمن، حيث وجدت المجالس القبلية والتشريعية، والتي تمثل حالة متطورة بالتوافق بين الحكم السياسي والنظام القبلي وحالة مستمدة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي لليمن. [14 ، ص 83] وكان لمثل هذه المجالس أهميتها في اليمن لأن مجتمع اليمن كان قبلياً، فلا بد أن يكون للقبيلة دور متميز في ذلك، فوجود المجلس القبلي الذي يمثل هيئة تنفيذية يكون أغلب أعضائه من رؤساء القبائل أمر ضروري، لأن اجتماعاته التي تعقد - بدعوى الملك - مرتين في العام- وفي العاصمة حصراً- تبحث أموراً تهتم النظام الاقتصادي للدولة وسياسة البلد كأعلان الحرب أو عقد السلم. [22 ، ص 133] إما المجلس الاستشاري الذي يتكون أعضاؤه من الملك والأشراف وبعض الفئات الأخرى في المجتمع، والتي غالباً ما تكون الطبقات العليا، وإن صلاحيات هذا المجلس هي إصدار القوانين وتعديل القوانين القديمة، كما يقوم بمهام إدارية كتنظيم دفع الضرائب والإشراف على العقارات واستثمار الأراضي الزراعية وغيرها، وإلى جانب هذين المجلسين هناك مجالس صغيرة حدد لها بعض الصلاحيات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، وهذه سمات الحكم السياسي في اليمن. [14 ، ص 87] وفي القرن الثالث الميلادي تغيرت الطبيعة السياسية في اليمن، فألغيت هذه المجالس وأصبح الحكم مباشراً من قبل الملك، ويعود سبب ذلك للأخطار الخارجية التي

المدينة تتكون من مجلسين، الأول يضم الشيوخ، والثاني يضم الناس الأحرار(الشباب) القادرين على حمل السلاح، وهذان المجلسان يجتمعان في حالة تعرض البلاد لخطر ما لغرض إتخاذ القرارات المناسبة والتشاور مع الملك بخصوصها. [34 ، ص 174] وإن ملوك بلاد الرافدين رسخوا- ومنذ البدء- في أذهان الناس ان السلطة التي بين أيديهم هي سلطة إلهية، فلا يحق للشعب الاعتراض عليها، لأن الآلهة هي التي اختارت هذا الشخص ونصبتة في مركزه لحكم البلاد، وهذا ما عرف عند العراقيين بنظرية التفويض الإلهي. [26 ، ص 265] .

وهذا على الأساس ان الملك حظي بمكانة مرموقة ومقدسة في نفس العراقيين . ليس الملك وحده يمثل سلطة مقدسة، وإنما حتى المجلسين سألقي الذكر كانا - في نظر السومريين- يمثلان إنعكاساً أو وجهة مماثلة من مجلس إلهي في السماء موجود تقرر فيه الآلهة شؤون الكون [13 ، ص 77] وهذا يدل على ان الملوكية في بلاد الرافدين كانت محصورة في فئة معينة، تلك التي تصل إلى الحكم بطريقة أو بأخرى، ولا يستطيع اي شخص إزاحتهم عن مناصبهم هذه، لأنهم في نظر الناس اصحاب سلطة إلهية وسر الهي زاد به هذا الشخص. [26 ، ص 73] ولكي يحافظ الملك على دوام ملكه فيجب عليه أن يختار وريثاً يخلفه على العرش من بعده، وهي مسألة ولاية العهد. وقد حظيت هذه المسألة بأهتمام بالغ لدى الملوك لغرض تمشية أمور البلاد وإنهاء الأزمات والخلافات التي تقع بين الأبناء بعد وفاة الملك، وليس بالضرورة أن يختار الملك أكبر أبنائه، وإنما يكلف بالمهمة من يراه مناسباً للمنصب، ويضفي على اختياره هذه الشرعية على ان الآلهة هي التي اختارت هذا الإبن من دون اخوته، وهذا تنتهي المسألة بدون خلاف. [4 ، ص 43] وقد اتخذ ملوك العراق ألقاباً ملكية تتماشى وطبيعة إتساع الدولة، وتبين مدى أهمية حاملها ودوره في إدارة الحكم. [33 ، ص 98] وتكون ذات طبيعة سياسية- دينية- إجتماعية، فكان الهدف منها هو أظهار قوة وسيطرة الملك على بقاع واسعة من البلاد، وضم فئات سكانية متعددة، واضفاء الشرعية الدينية على حكمهم. [38 ، ص 25] اختلفت صورة نظام الحكم في العراق عنه في اليمن بحلول النظام الملكي، فالتحول الذي حدث في اليمن تحول تلقائياً، فتطور الأوضاع السياسية والأقتصادية في البلاد هي التي كانت وراء ذلك. فسلطة المكرب باتت صغيرة على هذا التطور، فقاد ذلك إلى أن يتحول من هو حامل لقب مكرب إلى ملك، (فمكرب ال وتر) نيز لقبه القديم (مكرب) واستخدم لقب (ملك)، وكان ذلك في حدود 610 ق.م. [14 ، ص 73] . وهنا برز الاختلاف بين العراق واليمن، إذ أن سلطة الكاهن الأعظم في العراق - والتي تقارب المكرب في اليمن- قد اختفت من الساحة

7. باقر، طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م، ج1.
8. تويني، أرنولد، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة: فؤاد محمد شبل، مراجعة: شفيق غريبال، الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية، القاهرة، 1966م، ج1.
9. الثور، عبد الله احمد، هذه هي اليمن، مطبعة المدني، صنعاء، 1969م.
10. الجاسم، صباح عبود، مرحلة الإنتقال من جمع القوات إلى إنتاج القوات في العراق وجنوب غرب اسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1975م.
11. الجرو، اسمهان سعيد، موجز التأريخ السياسي لجنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن القديم)، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، الأردن، 1996م.
12. حسين، ليث مجيد، الكاهن في العصر البابلي القديم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1991م.
13. الحسيني، خالد موسى عبد، القانون وإدارة الدولة في وادي الرافدين، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2002م.
14. الحمد، جواد مطر، الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في اليمن القديم، دار الثقافة العربية، جامعة عدن، 2002م.
15. الحمد، جواد مطر، الديانة اليمنية ومعابدها قبل الاسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 1989.
16. الخازن، نسيب وهيبة، من الساميين الى العرب، مطابع مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
17. خليفة، عبد الرحمن وفضل الله محمد اسماعيل، في الأيديولوجيا والحضارة والعولمة، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2001م.
18. الدباغ، تقي، البيئة الطبيعية والأنسان حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985م، ج1.
19. ديورانت ول: قصة الحضارة، ت رزكي نجيب محمود، بيروت، ج1، ص3.
20. الرازي، محمد بن أبي بكر (ت666هـ)، مختار الصحاح، تج: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، 2017.
21. الرازي، محمد صالح، النظام الملكي في بلاد الرافدين دراسة مقارنة مع النظام الملكي المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989م.

تعرضت لها البلاد وتدهور الأوضاع الداخلية بتنامي قوة الأعراق وغاراتهم المتكررة على الأراضي اليمنية، ومحاولة بعض زعماء القبائل الاستقلال بمناصبهم. كل هذا دفع الدولة إلى الاهتمام بالجانب العسكري للمحافظة على وحدة البلاد. [14، ص 86]

الخاتمة

يتضح من هذا البحث أن العراق كان بلداً حضارياً مؤثراً في الدول المجاورة له، بما في ذلك جنوب الجزيرة العربية (اليمن). فقد اشترك البلدان في أسس سياسية وأجتماعية متشابهة، تمثلت في (الأسرة والعشيرة والقبيلة)، مما أسهم في تقارب حضاري واضح. وانعكس هذا التشابه أيضاً في أنظمة الحكم؛ فمراحل التطور السياسي في العراق القديم، بدءاً من نظام (إين- أنسي- لوكال)، قابلتها في اليمن مراحل (المكرب- الأقيال- الملك)، التي سارت في مسار تاريخي متوازٍ، مع اختلافات طفيفة فرضتها طبيعة كل مجتمع وبيئته. وإذا كان الاستقرار الحضاري في العراق يعود إلى حوالي 4500 سنة ق.م، فإن التقارب الحضاري مع اليمن يشير إلى تأثير الأخير – بشكل مباشر أو غير مباشر – بحضارة العراق. ولعل هذا التأثير يعود إلى الاتصال الجغرافي بين العراق والجزيرة العربية، حيث لم تكن هناك عوائق طبيعية أو سياسية تحول دون انتقال الأفراد أو الجماعات بينهما. كما أن الروابط التجارية كانت عاملاً إضافياً عزز هذا التأثير، وساهم في تشكيل ملامح الفكر والحضارة اليمنية.

المصادر والمراجع:

1. ابن المنظور، جمال الدين بن مكرم (تاريخ 711هـ)، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، 1965م، ج4، ص197.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت885هـ) المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ب. ت.
3. الأحمد، سامي سعيد، الإدارة وتنظيم الحكم، حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1988م، ج2.
4. اسماعيل، شعلان كامل، الحياة اليومية في البلاط الاشوري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2001م.
5. الألوسي، محمود شكري، بلوغ الأرب في معرفة أخبار العرب، ضبطه: محمد بهجت الأثري، دار الكتاب العربي، القاهرة، ب. ت، ج2.
6. بافقيه، محمد عبد القادر، تأريخ اليمن القديم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985م.

22. رودو كانا كيس، نيكولوس، الحياة العامة للدول العربية الجنوبية، الفصل الثالث من كتاب (التاريخ العربي القديم)، مكتبة النهضة، مصر، ب.ت.
23. ساكر، هاري، عظمة بابل، ترجمة: عامر سليمان، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1979م.
24. سيديو، تاريخ العرب العام، نقله إلى العربية، عادل زعيتر، دار احياء الكتب العربية، مصر، 1948م.
25. الشماحي، عبد الله، اليمن والأنسان والحضارة، منشورات المئوية الحديثة، بيروت، 1985م.
26. الطعان، عبد الرضا، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد، بغداد، 1981م.
27. العبودي، عباس، تاريخ القانون، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989م.
28. العسلي، خالد، الشورى في العراق القبلي، تقديم: عماد عبد السلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000م.
29. علي، جواد، أصول الحكم عند العرب، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1982م، مجلد 33.
30. علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1969م، ج2.
31. علي، جواد، مقومات الدولة العربية قبل الإسلام، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987م، مجلد 38، ج2.
32. علي، فاضل، عبد الواحد وعمار سليمان، عادات وتقاليد الشعوب القديمة، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1979م.
33. الفتیان، احمد مالك، نظام الحكم في العصر الأشوري الحديث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1991م.
34. فرانكفورت، هنري وآخرون، ما قبل الفلسفة، ترجمة: جبرا إبراهيم جبرا، ط2، مكتبة الحياة، بيروت، 1980م.
35. القرضاوي، يوسف، الإسلام... حضارة الغد، مكتبة وهبة، القاهرة، 1995م.
36. القيسي، ربيع، حضارة اليمن في مخلفات مواقعها الشامخة، مجلة المؤرخ العربي، العدد 45، بغداد، 1993م.
37. الكثيري، ناجي جعفر، نظام الحكم في اليمن في عصر ما قبل الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1996م.
38. محمد صالح الزبياري، النظام الملكي في العراق القديم دراسة مقارنة مع النظام الملكي المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989 م.
39. مرزوق، سهيلة مرعي، اليمن ابان القرن السادس الميلادي، دراسة في التاريخ السياسي اليمني، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1997م.
40. مهدي، علي محمد، دور المعبد في المجتمع العراقي من دور العبيد حتى نهاية دور الوركاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975م.
41. مؤنس، حسين، الحضارة- دراسة في اصول وعوامل قيامها وتطورها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998م، العدد 1.
42. ناصر، لطف علي، الموارد المائية، واثرها في زراعة اليمن قبل الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 2003م.